

*بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ*

*X 2000*  
LIBRARY OF CONGRESS  
CAIRO OFFICE

JAN 2 1992

6 CONTINUATION 6



جمهوريّة مصر العربيّة  
رئاسة الجمهوريّة

الجريدة الرسمية

الثمن ٤٠ قرشاً

---

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٥١ (تابع) في ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٤١٢

(١٩ ديسمبر سنة ١٩٩١)

---

### محتويات العدد

#### المحكمة الدستورية العليا

صفحة

٣      إصدار الحكم في القضية رقم ٣٠ لسنة ٩ قضائية "دستورية" ...

٩      ...      «      «      ١٢      «      ٤٤      «      «      «      «

١٩      ...      «      «      ١٢      «      ٤٥      «      «      «      «

٣٠      ...      «      «      ١٢      «      ٩٥      «      «      «      «

بِاسْمِ الشَّعْبِ

المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق غرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

## صدر الحكم الآتي :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر .. رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد  
ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وسامي فرج يوسف والدكتور عبد المجيد  
محمد فياض و Maher على أحمد البحيري .  
أعضاء

# المفهوم والسيد المستشار / السيد عبد الرحيم عمارة

والسيد / رأفت محمد عبد الواحد  
أمين السر

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٣٠ لسنة ٩ قضائية

• دستوریه •

المرفوقة من :

السيد / مصطفى عبد الله اسماعيل .

1

السيد / رئيس مجلس الوزراء .

السيد / رئيس هيئة قناة السويس \*

### الاجراءات

بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٨٧ أودع المدعى صحيفته هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبا الحكم بعدم دستورية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس ، مع ما يترتب على ذلك من آثار .

وطلبت هيئة تصايم الدولة رفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمساءلة .

حيث أن الواقع - على ما يبين من صحيفه الدعوى وسائر الأوراق - تحصل في أن المدعى أقام الدعوى رقم ٣٨٧ لسنة ١ قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بالتصور طعناً في القرار الصادر عن عضو مجلس إدارة هيئة قناة السويس استدับ رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٧٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة لما تضمنه ذلك القرار من مساس بالحق المكتسب لنمذعي في الوظيفة والدرجة المالية بأثر رجعي، وبتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة بأحقية المدعى في طلباته ، فطافت هيئة قناة السويس في هذا الحكم طالبة الغاءه ، وقيد الطعن برقم ٣٣٨٤ لسنة ٢٩ ق ادارية عليا . واذ صدر القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس ، فقد دفع المدعى أمام المحكمة الإدارية العليا بعدم دستورية هذا القانون ، وصرحت له المحكمة باقامة الدعوى الدستورية، فأقام الدعوى الماثلة .

وحيث أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ بتصحيح أوضاع العاملين بهيئة قناة السويس ينص في مادته الأولى على أنه « منع عدم الاحلال بالأحكام النهائية » ، تشير

صحيحة التسويات التي أجرتها هيئة قناة السويس للعاملين بالهيئة الموجودين في خدمتها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٤ متى كانت مطابقة لأحكام قرار مجلس إدارة الهيئة الصادر في هذا الشأن بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ ، كما تنص مادته الثانية على أن « نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره » .

وحيث أن من بين ما ينبع المدعى على أحكام هذا القانون انطواه على أثر رجعي ، أفسحت عنه مادته الأولى وذلك بتحصينها التسويات التي اتفقى عليها زمام هنر سنتين ، دون أن يقره مجلس الشعب بالأغلبية الخاصة التي تطلبها المادة (١٨٧) من الدستور بالنسبة للقوانين المتضمنة أثراً رجعياً .

وحيث أن هذا النوع في محله ، ذلك أن الأصل في القانون هو أن يسوى بأثر مباشر على ما يقع بعد نفاذة ، فإذا سرى القانون على وقائع تم تكوينها أو على مراكز قانونية أكتملت عناصرها قبل العمل بأحكامه ، فإن هذا القانون يكون متضمناً أثراً رجعياً لا يجوز تقريره إلا في المصادف غير الجنائية – وبعد استيفاء الأغلبية الخاصة التي اشتراطتها المادة (١٨٧) من الدستور كضمانة أساسية للحد من الرجعية وتوكيدها لخطورتها في الأعم الأغلب من الأحوال إزاء ما تهدره من حقوق وتخلى به من استقرار ، ويتquin بالتالي أن تضدر القوانين رجعية الأثر عن السلطة التشريعية بأغلبية أعضائها في مجموعهم ، وليس بالأغلبية المعتادة النصوص على أنها في المادة (١٠٧) من الدستور وهي الأغلبية المطلقة للحاضرين منهم – إذا كان ذلك ، وكانت التسويات التي اعتمدتتها المادة الأولى من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ انسار إليها ، هي في حقيقتها وقائع قانونية أكتمل تكوينها قبل العمل بالقانون المطعون فيه الذي أقرها ، إذ أجرتها هيئة قناة السويس اعمالاً لقرار صدر عن مجلس إدارة في ١٤ مايو سنة ١٩٧٦ ، وهو تاريخ سابق على العمل بأحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ المطعون فيه ، وكان من المقرر في مجال تجديد

رجيمية القانون من عدمها ، أن الأمر المعتبر في هذا التحديد إنما يتعلق بتاريخ تحقق الواقعية القانونية التي رب عليها المشرع أثرا ، وكان اسياخ القانون المشار إليه الصحة على التسويات التي تمت في تاريخ سابق على العمل بأحكامه مؤداه إفاذها جبرا على أطراها بحكم القانون بأثر ينبعط على الماضي ويرتد إلى تاريخ اجرائها ، فان حالة انتفاء الأثر الرجعي لحكم المادة الأولى من القانون المطعون فيه ، لا يكون لها محل . كما أنه لا وجه كذلك للاستناد إلى المادة الثانية من القانون المطعون فيه للقول بأن مادته الأولى لا تسري إلا بأثر مباشر ، ذلك أن الشرع لم يتدخل بالمادة الأولى من القانون المطعون فيه لتعديل أسس التسوية التي أجرتها هيئة قناة السويس قبل نفاذها ، إنما اعتد في مجال تقريره لصحتها ، بحالتها التي نشأت عليها ابتداء بشرط أن تكون مطابقة في مضونها لأحكام قرار سابق صدر عن مجلس ادارة الهيئة في ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ ، وبذلك لا يتعلق هذا القانون بغير التسويات التي تمت في الماضي والتي أكمل تكوينها قبل العمل بأحكامه . ولا يعدو اضفاء الصحة عليها إلا توكيدا لمشروعيتها منذ اجرائها ، فجاء بذلك متضمنا أثرا رجعيا ، وهي رجعية تكمن مقوماتها في مادته الأولى ومستفاده بالضرورة من دلالة عبارتها . يؤيد هذا النظر أن مشروع القانون المطعون فيه كان ينص صراحة على الأثر الرجعي لأحكامه حيث تضمنت مادته الثانية آنذاك أن يصل به اعتبارا من تاريخ العمل بقرار مجلس ادارة هيئة قناة السويس الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٧٦ غير أن السيد/ وزير شؤون مجلس الشعب والشورى – وعلى ما يبين من مضيطة الجلسات الخمسين لمجلس الشعب المقودة في ٢١ أبريل سنة ١٩٨٦ – أوضح عن رغبة الحكومة « في محاسبة الأثر الرجعي » واقتراح – تحقيقا لهذه الغاية – العمل بالقانون اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية، وهو اقتراح لم يغير من مضمون المادة الأولى من القانون المطعون فيه ولا يتبدل من حقيقتها ولا ينسى من الأغراض التي استهدفتها مثلا في اقرار أو قصاع وظيفية تمت تسويتها فعلا في مرحلة سابقة على العمل بهذا القانون .

لما كان ذلك ، وكانت المادة (١٠٧) من الدستور تنص على أن انعقاد مجلس الشعب لا يكون صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ، ويتخذ المجلس قراراته بالأغلبية المطلقة للمحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي شترط فيها أغلبية خاصة ، وكانت المادة (١٨٧) من الدستور تنص على أن أحكام القوانين لا تسري إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز - في غير المواد الجنائية - النص في القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب . إذ كان ذلك ، وكان الاجراء الذي تطلبه الدستور لاقرار الأثر الرجعي للقانون هو اجراء خاص فرضه استثناء من الأصل المقرر في هذا الشأن ، انطلاقاً من خطورة الآثار التي تحدها الرجعية في محيط العلاقات القانونية ، فان الدليل على استيعاب هذا الاجراء يتبع أن يكون جلياً لا يحتمل التأويل ثابتاً على وجه قطعى ، واذ كان القانون المطعون فيه - بعده تعديل مشروعه على الوجه السالف بيانه - قد وافق عليه « بالأغلبية حسبما تدل على ذلك مضبطة الجلسة الخمسين لمجلس الشعب المعقدة صباح الاثنين الموافق ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٦ ، وكانت هذه المضبطة ذاتها قد دخلت مما يؤكّد أن هذه الأغلبية هي الأغلبية الخاصة التي اشترطتها المادة (١٨٧) من الدستور ممثلة في أغلبية أعضاء المجلس في مجموعهم لا الأغلبية المطلقة للمحاضرين منهم ، فان استيعاب الاجراء الخاص لا يكون قد تم على الوجه الذي يتطلبه الدستور ، يؤكّد ذلك أن الاقتراح على هذا المشروع قد تم بافتراض انتفاء الأثر الرجعي لمادته الأولى وهو افتراض يصادم مفهومها وينقض الأساس الذي تقوم عليه ، الأمر الذي يتبع معه الحكم بعدم دستوريتها .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من القانون المطعون فيه لا يمكن تصوّر وجودها مستقلة ومنفصلة عن مادته الأولى بالنظر إلى ارتباطهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة ، فإنها تسقط بسقوطها ويلحقها البطلان تبعاً لابطال المادة الأولى مما يستوجب القضاء بعدم دستورية القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٦ المشار إليه برمته .

فلهذه الأسباب

حُكِّمَتْ المحكمة بِعَدْمِ دُسْتُورِيَّةِ القَانُونِ رقم ٩ لِسَنَةِ ١٩٨٦ بِتَصْحِيحِ أوضاعِ  
العاملين بِهِيَّةِ فَنَاءِ السُّوِّيْسِ، وَأَلْزَمَتْ الْحُكُومَةَ المَصْرُوفَاتِ، وَمُبْلَغُ مَائَةِ جِنِيْهِ  
مُقَابِلَ أَعْمَالِ الْمُحَاْمَاهِ.

رئيس المحكمة

أمين السر

---

صُدِرَ هَذَا الْحُكْمُ مِنْ الْهَيَّةِ الْمَيْنَةِ بِصَدْرِهِ، أَمَّا السَّيِّدِ الْمُسْتَشَارِ مُحَمَّدِ وَلِيِ الدِّينِ  
جَلَالِ الَّذِي سَمِعَ الْمَرْافِعَةَ وَحَضَرَ الْمَدَافِعَةَ وَوَقَعَ مَسُودَةُ الْحُكْمِ فَقَدْ جَلَسَ بِدِلْكِهِ  
عِنْدَ قِلَّوْتِهِ السَّيِّدِ الْمُسْتَشَارِ مُحَمَّدِ عَلَى عَبْدِ الْوَاحِدِ.

---

أَصْدَرَتْ الْمَحْكَمَةُ الدُّسْتُورِيَّةُ الْعُلَيَا بِذَاتِ الْجَلْسَةِ حُكْمَيْنِ مِمَّا تَلَيْنَ فِي الدَّعَويْنِ  
رَقْمِيْ ٣١، ٣٢ لِسَنَةِ ٩ قَضَائِيَّةً دُسْتُورِيَّةً.

باسم الشعب  
المحكمة الدستورية العليا

بالجنسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق  
غرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

صدر الحكم الآتي :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين ومحمد  
ولى الدين جلال وفاروق عبد الرحيم غنيم وعبد الرحمن نصير وسامي فرج يوسف  
ومحمد على عبد الواحد .  
أعضاء

والسيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره  
والسيد / رافت محمد عبد الواحد  
أمين السر

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٤ لسنة ١٢  
قضائية « دستورية » .

المقدمة من :

السيد / محمد حمدى عبد الموجود أحمد رزق .

نحو

- ١ - السيد / رئيس الجمهورية .
- ٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .
- ٣ - السيد / رئيس مجلس الشعب .

٤ - السيد / وزير الداخلية .

٥ - السيد / المستشار النائب العام .

### الإجراءات

بناريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٩٠ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفه الدعوي المائلة طالبا الحكم بعدم دستورية أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعديل للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

حيث أن الواقع - على ما يبين من صحيفه الدعوى وسائر الأوراق - تتحقق  
فأن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ١٨ يناير سنة ١٩٩٠ بدائرة قسم  
الرمل محافظة الاسكندرية أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا « هيرoin » في غير  
الأحوال المصرح بها قانوناً ; وأحالته إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ١٠  
لسنة ١٩٩٠ جنایات مخدرات الرمل ( ٨٦ كلی مخدرات ) طالبة معاقبته بالمواد  
١/٧٦٢٦١ ، فقرة ١ بند ١ ، وفقرة ٢ بند ٦ ، والمادة ١/٤٣ من قرار  
رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم  
استعمالها والاتجار فيها المعديل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من  
القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون المشار إليه . وبجلسة

٦ مايو سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنحيات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى لجنسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٩٠ ، وصرحت له برفع الدعوى الدستورية خلال شهر ، فأقام الدعوى المائلة .

وحيث أنَّ بين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية ، أنه أدخل تعديلاً جوهرياً على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، بأن استعاض عن بعض مواده بنصوص أخرى ، فضلاً عن إضافة مواد جديدة إليه واحتلال جدول جديد يتضمن تعريفاً بالمواد المعترضة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث أنَّ الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقدرت هي جديته ، قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان من المقرر – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية – وهي شرط لقبولها – أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى الموضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة إلى المدعى هي احرازه بقصد الاتجار – وفي غير الأحوال المصرح بها – قانوناً الجوهر المخدر المنصوص عليه في البند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول المشار إليه ، فإن المصلحة الشخصية وال مباشرة للمدعى في الدعوى المائلة تنحصر في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها ، دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة لها بها كتلك المتعلقة باتتاج الجواهير المخدرة أو استجرارها أو فصلها أو صنعها ، أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطي ، ومن ثم يتتجدد

نطاق الدعوى الراهنة بالبند (١) من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والبند السادس من فقرتها الثانية وبالفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون المشار إليه وبما تضمنه البند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول الملحق به ، وذلك دون المواد ٢٦١، ٢٦٢، ٢٧ منه التي وان تضمنها قرار الاتهام في الدعوى الموضوعية ، وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب إلى المدعى اقترافها ، الا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد إليها – في الدعوى الماثلة – ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٢٩) من قانونها .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة (٣٤) المشار إليها تنص على أذ «يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه :

(١) «كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرا ، وكان ذلك بقصد الاتجار أو اتجرر فيه وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا ٠٠٠٠٠» وينص البند السادس من الفقرة الثانية من ذات المادة على أن « تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه في الأحوال الآتية :

(٢) اذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الميرفين أو أي من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق ٠٠٠٠» .

وتنص الفقرة الأولى من المادة (٤٢) على أنه « مع عدم الخلال بعقوبة الغير حسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة ٠٠٠٠ » .

وينص البند الثاني من القسم الأول من المجدول المشار إليه الذي يتضمن بياناً بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة على أن كلية هيروفين تشمل :

**Heroin-Diacetylmorphino-(Acetomorphine-Diamorphine)**

ثنائي ستيل مورفين ٠٠٠

وحيث أن المدعى ينبع على النصوص سالفه البيان بطلانها من الناحية الشكلية بمقولة أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي أصدره رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الأمة اعملاً لنص المادة (٣٤) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ والتي كانت توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقاً لحكمها على مجلس الأمة فور انتقاده لاقتراها أو الاعتراض عليها ، وهو مالم يتحقق بالنسبة إلى ذلك القرار بقانون الذي خلت مسابط المجلس مما يدل على عرضه عليه ، بما يترتب على ذلك من بطلانه وبطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكامه والذي يدور وجوداً وعدماً وصحة وبطلانها مع القانون الأصلي .

وحيث أن هذا النعي مردود بأن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المدعى بطلانه تبعاً لقالة بطلان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قد أعاد من جديد تنظيم الموضوع الذي تناولته النصوص التشريعية المطعون عليها ، وذلك بأن أهل محل النصوص المقابلة لها التي كان يتضمنها القرار بقانون المشار إليه أحکاماً جديدة استعاض بها كلية عنها ، ومن ثم تكون هذه النصوص البديلة – والتي عمل بها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشرها في الجريدة الرسمية – ملغية فيما لا يقابلها من أحكام في التشريع السابق عليها . وتقوم بالتالي مستقلة عنها ، ذلك أن الأصل في النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها مالم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الالتجاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر قواعده ذلك

التشريع ، لما كان ذلك وكانت النصوص البديلة التي أحلها المشروع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد لموضوعها هي التي جرى تطبيقها - واعتبارا من تاريخ العمل بها في شأن الواقعية الاجرامية المنسوبة إلى المدعى ، فإن أي عوار يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد وبالتالي إلى النصوص التشريعية التي حلّت محلها ، وذلك أياماً كان وجه الرأي في شأن الآثار التي ربّتها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقا لنص المادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فور اعقاده .

وحيث أن المدعى ينعي على النصوص التشريعية المطعون عليها عدم دستوريتها بمقولة أن مجلس الشعب الذي أقرها باطل في تكوينه بطلاً ينحدر به إلى درجة الانعدام وذلك ترتيبا على الأحكام التي أصدرتها محكمة القضاء الإداري في العديد من الدعاوى من بينها الدعاوى أرقام ٣٣٨٥ ، ٣٤٥٣ ، ٣٤٨٣ ، لسنة ٤١ قضائية ، بوقف تنفيذ كل من قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة ، فيما تضمناه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم في تلك الدعاوى ببعضوية مجلس الشعب ، تلك الأحكام التي أيدتها المحكمة الإدارية العليا بقضائهما قبول الطعون المقدمة عنها شكلاً ورفضها موضوعاً - فضلاً عما قضى به فيما بعد من إلغاء القرارات المشار إليها - مما مؤداه انتفاء الصفة النيابية لعدد من أعضاء مجلس الشعب بلغ خمسة وسبعين عضواً على حد قول المدعى - ليفقد المجلس بذلك ولاليته التشريعية التي افترض الدستور لجواز ممارستها أن تكون عضوية أعضاء المجلس ثابتة وفقاً للأحكام ، ومن ثم تكون النصوص المطعون عليها مخالفة للمادة (٨٦) من الدستور التي تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ٠٠٠٠ » ولنص المادة (٨٧) من الدستور التي تقضي بأن « يحد

القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على ألا يقل عن ثلاثة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من العمال وال فلاحين ، يكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام ٠٠٠٠ » ولنص المادة (٨٨) من الدستور التي ناطت بالشرع تحديد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب وبيان أحكام الانتخاب والاستفتاء ، وتقع مخالفة كذلك للمادة (١٠٧) من الدستور التي تنص على أنه « لا يكون انعقاد المجلس صحيحًا إلا بحضور أغلبية أعضائه ، ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشرط فيها أغلبية خاصة ٠٠٠٠ » .

وحيث أن الأصل في حق الانتخاب والترشيح أن القيد التي يفرضها الشرع على أيها إنما تتعكس على الآخر وتؤثر في مداه ، وقد كفلهما الدستور للمواطن لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لارادة هيئة الناخبين تمثيلاً منصفاً وفعالاً ، ومن ثم يكون الحق في هذا التمثيل بشرأطه التي نص عليها الدستور عاصماً من تكوين المجالس النيابية بالمخالفة لأحكامه ، فإذا وقع اخلال بهذا الحق آل ذلك إلى بطلان تكوينها ، وهو ما قررته هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية « دستورية » وذلك بتوكيدتها أن حق الانتخاب والترشيح حقان متكملان لا تقوم الحياة النيابية بدون أحدهما ، ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكامنة إذا هبأ فرغًا من المضون الذي يكفل ممارستهما ممارسة جدية وفعالة ، وأنهما بوصفهما هذا لازمان لزوماً حتمياً للأعمال الديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ، ولضمان أن تكون المجالس النيابية كافية في حقيقتها عن الارادة الشعبية ، ومعبرة عنها تعبيراً صادقاً .

وحيث أن هذه المحكمة – انطلاقاً من الأبعاد التي حدتها لهذين الحقين – قد اتهمت في الدعوى المشار إليها ، وبعد استعراضها للنظام الانتخابي الذي

تضمنت المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢، في شأن مجلس الشعب المعديل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، إلى إخلاله بحق المستقلين في الترشيع على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقى المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية ، إخلالاً أدى إلى التمييز بين هاتين الفتيتين في المعاملة القانونية وفي الفرص المتاحة للنوز بالعضوية ، وآل وبالتالي إلى بطلان تكوين مجلس الشعب المطعون عليه في الدعوى الماثلة – منذ اتخاذه .

وحيث أن هذه المحكمة وبوصفها الجهة التي حملها الدستور أمانة صون أحکامه – قد قررت في حكمها في الدعوى المشار إليها – وجبيته مطلقة في مواجهة الكافة وسلطات الدولة جميعها – أن بطلان تكوين هذا المجلس لا يستبع لزوماً اسقاط القوانين والقرارات التي أقرها ولا يمس الاجراءات التي اتخذها منذ اتخاذه وحتى تاريخ نشر الحكم في العريدة الرسمية ، بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة ، وتبقى وبالتالي فافية مرتبة لتكامل آثارها إلى أن يتقرر الفاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو تقضي هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بنى عليه هذا الحكم ، إذ كان كذلك ، وكان ما ينعته المدعى في الدعوى الماثلة من عدم دستورية النصوص المطعون عليها ترتيباً على قلة اتفاء الصفة النيابية عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب الذي أقرها وزوال صفتهم وبالتالي في التعمير عن الإرادة الشعبية ، مؤداه – وبفرض صحة الاستناد إلى الأحكام التي أصدرتها جهة القضاء الإداري في شأنهم – أن المجلس النيابي الذي كان يضمهم قد أصبح باطل التكوين ، وأذ كانت هذه النتيجة عينها هي التي خلصت إليها هذه المحكمة وقرارتها بالنسبة إلى المجلس «ذاته» وذلك في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية مستندة في اقامتها على دعامة إخلال التنظيم

الانتخابي المطعون عليه في تشكيل الدعوى بالحق في أن تكون المجالس النيابية كافية عن صفتها التشريعية، ومعيبة وبالتالي عن إرادة هيئة الناخبين، وكافه قضاة هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها يحول دون تقرير بطلان جديد في شأن مجلس نوابي دفعه هذه المحكمة «من قبل» ببطلان، ذلك أن تكون المجالس النيابية أما أن يكون سليحا من البداية أو باطلاقاً، ولا ينحصر بطلان التكوين – بالضرورة – في وجه معين أو أوجه بذاتها، وإنما قد تتعدد أوجهه أو رواده، ومن ثم لا يتتنوع هذا البطلان بتتنوع المخالفة الدستورية التي تؤدي إليه، ولا تتسايز أوجهه فيما بينها في مجال الآثار التي يرتبها الدستور عليها، وإنما تتحذ جميعها في كونها مفضية إلى بطلان من نوع واحد سواء في طبيعته أو درجته أو مداه، ولا يتصور – والحاله هذه – أن يرد أكثر من بطلان على محل واحد.

وحيث أنه إذ كان ما تقدم، وكانت كل مخالفة دستورية مؤونة أمرها إلى بطلان تكوين المجلس النيابي تعتبر من أوجهه أو رواده وذلك أياماً كان مضمون المخالفة الدستورية أو الواقع التي تقوم عليها، وكان هذا البطلان وبالتالي لا يتعدد بتعدد رواده، فإنه سواء كانت المخالفة الدستورية المؤدية إلى ذلك البطلان مترتبة على ما ذهب إليه المدعى من زوال الصفة النيابية عن العديد من أعضاء المجلس النيابي بناء على أحكام جهة القضاء الإداري التي سلفت الاشارة إليها، أم كانت هذه المخالفة ناشئة عن بطلان التنظيم الانتخابي الذي قام عليه هذا المجلس بأكمله، ومؤدية – من ثم – إلى بطلان عضوية أعضائه جميعاً وفقاً لما قررته هذه المحكمة في حكمها في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية آنفة البيان، فإن بطلان التكوين في الصورة الأولى لا يكون مختلفاً في الخصائص التي يتسم بها ولا في الآثار التي يرتبها عن بطلانه في الحالة الثانية، ولا يجوز وبالتالي الاستناد إلى ما يثيره المدعى في معناه لتقرير بطلان على بطلان، ولا أن يعتبر نوعه وجهاً جديداً مغايراً في محصلة النهاية للوجه الذي قام عليه قضاء

هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها ، إذ لا يتنبأ المدعى — في حقيقة الأمر — ببطلان مجلس نيابي لا زال قائما ، وإنما اسباغ بطidan مبتدأ على مجلس نيابي سبق أن كشفت هذه المحكمة عن أنه مشكل بالمخالفة للدستور ، ومن ثم باطل التكوين بأثر رجعي يرتد إلى اللحظة التي ولد فيها ، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التي قصد المدعى إلى ترتيبها على معناه مسابقة في وجودها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها ، الأمر الذي يصبح معه هذا الشق من الطعن أيضا على غير أساس حرريا بالالتفات عنه .

وحيث أن النصوص المطعون عليها في الدعوى الراهنة لا تنطوي على مخالفة لأى حكم في الدستور من أوجه أخرى .

#### فلهذه الأسباب

حُكِّمَت المحكمة بِرْفَضِ الدَّعْوى ، وبِمَصادِرِ الْكَفَالَةِ ، وَأَلْزَمَتِ المَدْعى  
المصروفات ، ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه .

رئيس المحكمة

أمين السر

---

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار محمد ولی الدين جلال الذى سمع المرافعة وحضر المداولۃ ووقع مسودة الحكم فقد جلس بذلك عند تلاویه السيد المستشار الدكتور عبد المجيد محمد فياض .

باسم الشعب  
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق  
غرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

صدر الحكم الآتي :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر.. رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين و محمد  
ولى الدين جلال و فاروق عبد الرحيم غنيم و عبد الرحمن نصير و سامي فرج يوسف  
و محمد على عبد الواحد .  
أعضاء

المفوض والسيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره

أمين المرز والسيد / رافت محمد عبد الواحد

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٤٥ لسنة ١٢  
قضائية « دستورية » .

المقدمة من :

السيد / أحمد عبد الكريم أحمد مكي .

فند

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / رئيس مجلس الشعب .

- ٤ - السيد / وزير العدل .  
٥ - السيد المستشار / النائب العام .

### الأجراءات

بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٩٠ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة طالبا الحكم بعدم دستورية أحكام القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم أحكامها والاتجار فيها .

وقدمت هيئة تضابا الدولة مذكرة طلبت فيها أصليا الحكم بعدم قبول الدعوى واحتياطيا برفضها .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .  
ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسه ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الواقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق -  
تحصل في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٩  
بإدارة قسم الجمرك محافظة الاسكندرية أحرز بقصد الاتجار جوهرتين مخدرتين  
« هيروفينا وحشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى المحاكمة  
الجنائية في القضية رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٩ جنایات مخدرات الجمرك ( ١٠٠١ كلی  
مخدرات ) ، طالبة معاقبته بالمواد ١ ، ٣ ، ١٧ ، ٣٤ فقرة ١ بند ١ وفقرة ٢  
بند ٦ والمادة ٤٢/١ القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبندين

٢ من القسم الأول ، ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الملحق بالقرار بقانون المشار إليه ، وبجلسة ١٢ أبريل سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنحيات الإسكندرية تأجيز نظر الدعوى وصرحت له برفع الدعوى الدستورية في موعد غايته أول يوليو سنة ١٩٩٠ فاقام الدعوى المائلة .

وحيث أن هيئة قضايا الدولة دفت بعدم قبول الدعوى على سند من خطو صحيفتها من البيانات الجوهرية التي تنبئ عن حجيتها ويتحدد بها موضوعاً قوله منها بأن المطاعن التي تضمنها هذه الصحيفة موجهة إلى تشكيل مجلس الشعب في ذاته ، وليس في القانون المطعون فيه ، وتقصر وبالتالي عن استيفاء ما تطلبه المادة (٣٠) من قانون هذه المحكمة من بيان أوجه مخالفة النصوص التشريعية المدعى بطلانها للدستور .

وحيث أنه يبين من الرجوع إلى صحيفة الدعوى المائلة أنها تتضمن بياناً وافياً بالنصوص التشريعية المطعون عليها وكذلك النصوص الدستورية المدعى بمخالفتها وأوجه هذه المخالفة وذلك باسنادها بطلان إلى أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ برمتها ونعيها عليها صدورها كتعديل لقرار بقانون غير دستوري ليلحقها بذلك العوار الذي شاب القانون الأصلي ، هذا بالإضافة إلى ماورد بهذه الصحيفة من أن جانباً من أعضاء مجلس الشعب الذي أقر القانون المطعون عليه قد زايلته الصفة النيابية الأمر الذي يضم هذا المجلس النبأى - وفي ذاته - بطلان التكوين ، إذ كان ذلك كذلك ، فإن صحيفة الدعوى المائلة تكون مستوفية للبيانات التي استلزمتها المادة (٣٠) المشار إليها ، ويكون الدفع بعدم قبول الدعوى قائماً على غير أساس حررياً بالالتفات عنه .

وحيث أن بين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الذي صرحت محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية أنه أدخل تعديلاً جوهرياً على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بآن استعاض عن بعض مواده

بنصوص أخرى ، فضلاً عن إضافة مواد جديدة إليه واحتلال جدول جديد يتضمن تعريفاً بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار بقانون .

وحيث أن الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع وقدرت هي جديته قد انصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها ، وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط المصلحة في الدعوى الدستورية - وهي شرط لقبولها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين المصلحة القائمة في الدعوى موضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة الدستورية لازماً للفصل في الطلبات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ، لما كان ذلك وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة إلى المدعى هي احرازه بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصح بها قانوناً الجوهرتين المخدرتين المنصوص عليهما في البند رقم ٢ من القسم الأول ، وفي البند رقم ٥٧ من القسم الثاني من الجدول المشار إليه ، فإن المصلحة الشخصية وال مباشرة للمدعى في الدعوى الماثلة تحصر في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة بها كتلك المتعلقة باتجاج الجواهير المخدرة أو استخراجها أو فصلها أو صنعها أو زرع نباتاتها أو احرازها بقصد التعاطي ، ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى الراهنة بالبند (أ) من الفقرة الأولى من المادة (٣٤) والبند السادس من فقرتها الثانية وبالفقرة الأولى من المادة (٤٢) من القرار بقانون المشار إليه ، وبما تضمنه البندان ٢ من القسم الأول و ٥٧ من القسم الثاني من الجدول الملحق به ، وذلك دون المواد ١ ، ٢ ، ١/٧ منه التي وإن تضمنها قرار الاتهام في الدعوى موضوعية وكانت متعلقة بالجريمة المنسوب إلى المدعى اقترافها ، إلا أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لم يتناولها بالتعديل ،

وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليها ، فلا تمتد إليها – في الدعوى الماثلة – ولاية المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالا مطابقا للأوضاع المنصوص عليها في المادة (٢٩/ب) من قانونها .

وحيث أن الفقرة الأولى من المادة (٣٤) المشار إليها تنص على أن « يعاقب بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه : (أ) كل من حاز أو أحرز أو اشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرا مخدرا وكان ذلك بقصد الاتجار أو أتجر فيه وذلك في غير الأحوال المصح بها قانونا ٠٠٠٠ » وينص البند السادس من الفقرة الثانية من ذات المادة على أن « تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الاعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه في الأحوال الآتية :

٦ – اذا كان الجوهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أي من المواد الواردة في القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق ٠٠٠٠٠ وتنص الفقرة الأولى من المادة (٤٢) على أنه « مع عدم الالخل بحقوق الغير حسن النية يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة ٠٠٠٠٠ » ويتضمن الجدول المشار إليه بيانا بمواد المعتبرة جواهر مخدرة فينص في البند الثاني من قسمه الأول على أن كلمة هيروين وتشمل

Heroin-Diacetylmorphine-(Acetomorphine-Diamorphine)

ثنائي ستيل مورفين ٠٠٠٠ » وينص في البند ٥٧ من قسمه الثاني على أن كلمة حشيش تشمل « جميع أنواعه وسمياته مثل الكمنجه أو البانجو أو المارجوا나 أو غير ذلك من الأسماء التي تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من الأزهار أو أوراق أو سقيان أو جنور أو ما تنتج نبات القنب الهندي كتابيس (سائينا) ذكرها كان أو أشي ٠٠٠٠ » .

وحيث أن المدعى ينوي على النصوص سالفه البيان بطلانها من الناحية الشككية بمقدمة أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه أدخلها كتعديل على القرار رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذي أصدره رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الأمة اعياً لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ والتي كانت توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقاً لحكمها على مجلس الأمة فور انعقاده لاقرارها أو الاعتراض عليها ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة إلى ذلك القرار بقانون الذي خلت مصادق المجلس مما يدل على عرضه عليه ، بما يترب على ذلك من بطلانه وبطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل لبعض أحكامه والذي يدور وجوداً وعدماً وصحة وبطلاناً مع القانون الأصلي.

وحيث أن هذا النفي مردود بأن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المدعى بطلانه تبعاً لقالة بطلان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قد أعاد من جديد تنظيم الموضوع الذي تناولته النصوص التشريعية المطعون عليها وذلك بأن أحل محل النصوص المقابلة لها التي كان يتضمنها القرار بقانون المشار إليه أحكاماً جديدة استعراض بها كلية عنها ، ومن ثم تكون هذه النصوص البديلة – والتي عمل بها اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشرها في الجريدة الرسمية – ماغية ضمناً لما يقاربها من أحكام في التشريع السابق عليها وتقوم، بالتالي مستقلة عنها ، ذلك أن الأصل في النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها مالم يلغها المشرع بتشريع لاحق ينص صراحة على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن قرر توسيعه ذلك التشريع ، لما كان ذلك ، وكانت النصوص البديلة التي أحالها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد ل موضوعها هي التي جرى تطبيقها – واعتباراً من تاريخ العمل بها – في شأن الواقعية الاجرامية المنسوبة إلى المدعى ، فإن أي عوار يكون قد ثاب النصوص

المخواة يظل مقصوراً عليها ولا يمتد بال التالي إلى النصوص التشريعية التي حلت محلها ، وذلك أيا كان وجه الرأي في شأن الآثار التي رتبها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرض التشريعات التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقاً لنص المادة (٥٣) منه ، على مجلس الأمة فور انعقاده .

وحيث أن المدعى يعني على النصوص المطعون عليها عدم دستوريتها بمقدمة أن مجلس الشعب الذي أقرها باطل في تكوينه بطلاً ينحدر به إلى درجة الانحلال وذلك ترتيباً على الأحكام التي أصدرتها محكمة القضاء الإداري في العديد من الدعاوى من بينها الدعاوى أرقام ٣٣٨٥ : ٣٤٥٣ ، ٣٤٨٣ لسنة ٤١ قضائية بوقف تنفيذ كل من قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية بإعلان النتيجة ، فيما تضمناه من عدم اعلان فرز المحكوم لصالحهم في تلك الدعاوى بعضوية مجلس الشعب ، تلك الأحكام التي أيدتها المحكمة الإدارية العليا بقضائها قبول الطعون المقدمة عنها شكلاً ورفضها موضوعاً – فضلاً عما قضى به فيما بعد بالغاء القرارات المشار إليها – مما مؤداه انتفاء الصفة النهائية لعدد من أعضاء مجلس الشعب – بلغ خمسة وسبعين عضواً على حد قول المدعى – ليفقد المجلس بذلك ولاليته التشريعية التي افترض الدستور لجواز ممارستها أن تكون عضوية أعضاء المجلس ثابتة وفقاً لأحكامه ، ومن ثم تكون النصوص المطعون عليها مخالفة للمادة (٨٦) من الدستور التي تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ٠٠٠٠ » ولنص المادة (٨٧) من الدستور التي تقضى بأن « يحدد القانون الدوائر الانتخابية التي تقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب المنتخبين على لا يقل عن ثمانمائة وخمسين عضواً ، نصفهم على الأقل من العمال وال فلاحين ، ويكون انتخابهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام ٠٠٠٠ » ، ولنص المادة (٨٨) من الدستور التي ناطت بالشرع تحديد الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب وبيان أحكام الانتخاب والاستفتاء ، وتعم مخالفة

كذلك للنادرة (١٠٧) من الدستور التي تنص على أنه « لا يكون انعقاد المجلس صحيحًا الا بحضور أغلبية أعضائه ، ويتخذ قراراته بالأغلبية المطلقة للحاضرين » وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ٠٠٠ ٠

وحيث أن الأصل في حق الانتخاب والترشح أن القيود التي يفرضها المشرع على أيهما إنما تنعكس على الآخر وتوثر في مداه ، وقد كفلهما الدستور للمواطن لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لارادة هيئة الناخبين تمثيلاً منصفاً وفعلاً ، ومن ثم يكون الحق في هذا التمثيل بشرائطه التي نص عليها الدستور عاصماً من تكوين المجالس النيابية بالمخالفة لأحكامه ، فإذا وقع اخلال بهذا الحق آل ذلك إلى بطلان تكوينها ، وهو ما قررته هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة ١٩ مايو سنة ١٩٩٠ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية « دستورية » وذلك بتوكيدتها أن حق الانتخاب والترشح حقان متكملاً لا تقوم الحياة النيابية بدون أيهما ، ولا تتحقق للسيادة الشعبية أبعادها الكاملة إذا هما أفرغاً من المضمون الذي يكفل ممارستها ممارسة جدية وفعالة ، وإنهما بوصفهما هذا الازمان لزوماً حتمياً للأعمال الديموقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس النيابية كافية في حقيقتها عن الارادة الشعبية ومعبرة عنها تعبراً صادقاً ٠

وحيث أن هذه المحكمة - انطلاقاً من الأبعاد التي حددتها لهذين الحقين - قد اتتت في الدعوى المشار إليها ، وبعد استعراضها للنظام الانتخابي الذي تضمنته المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب المعدل بالقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦ ، إلى اخلاله بحق المستقلين في الترشح على قدم المساواة وعلى أساس من تكافؤ الفرص مع باقي المرشحين من أعضاء الأحزاب السياسية ، الخلالاً أدى إلى التمييز بين هاتين الفتنتين في المعاملة القانونية وفي التعرض المتساحة للفوز بالعضوية ، وآل وبالتالي إلى بطلان تكوين مجلس الشعب - المطعون عليه في الدعوى الماثلة - مندّا انتخابه ٠

وحيث ان هذه المحكمة - وبوصفها الجهة القضائية العليا التي حملها الدستور أمانة صون أحكامه - قد قررت في حكمها في الدعوى المشار إليها - وحججتها مطلقة في مواجهة الكافة وسلطات الدولة جميعها - ان بطلان تكوين هذا المجلس لا يستتبع لزوماً اسقاط القوانين والقرارات التي أقرها ولا يمس الاجراءات التي اتخذها منذ اتخاذه و حتى تاريخ نشر الحكم في الجريدة الرسمية بل تظل جميعها محمولة على أصلها من الصحة وتبقى وبالتالي نافذة ميرتبة لكل آثارها الى أن يتقرر الغاؤها أو تعديلها من الجهة المختصة دستورياً أو تقضي هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية ان كان لذلك ثمة وجه آخر غير ما بني عليه هذا الحكم ، اذا كان كذلك كذلك ، وكان ما ينعته المدعى في الدعوى الماثلة من عدم دستورية النصوص المطعون عليها ترتيباً على قلة انتفاء الصفة النيابية عن خمسة وسبعين من اعضاء مجلس الشعب الذي أقرها ونحوه صفتهم وبالتالي في التعبير عن الارادة الشعبية ، مؤداته - وبفرض صحة الاستناد الى الأحكام التي أصدرتها جهة القضاء الاداري في شأنهم - ان المجلس النيابي الذي كان يضمهم قد أضحت باطل التكوين ، واذا كانت هذه النتيجة عينها هي التي خلصت اليها هذه المحكمة وقررتها بالنسبة الى المجلس « ذاته » وذلك في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية مستندة في اقامتها على دعامة احلال التنظيم الانتخابي المطعون عليه في تلك الدعوى بالحق في أن تكون المجالس النيابية كافية عن صفتها التمثيلية ، وعبرة وبالتالي عن ارادة هيئة الناخرين ، وكان قضاء هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها يحول دون تقوير بطلان جديد في شأنها مجلس نوابي نعمته هذه المحكمة « من قبل » ببطلان ، ذلك أن تكوين المجالس النيابية أما يكون صحيحاً من البداية أو باطلاقاً ، ولا ينحصر بطلان التكوين - بالضرورة - في وجه معين أو أوجه بذاتها ، وإنما قد تتعدد أوجهه أو روادده ، ومن ثم لا يتتواء هذا البطلان بتتنوع المخالفة الدستورية التي تعودى اليه ،

ولا تتجاوز أوجهه فيما يبناها في مجال الآثار التي يرتبها الدستور عليها ، وإنما تتحدد جميعها في كونها قضية ائي بطلان من نوع واحد سواء في طبيعته أو درجته أو مداه ولا يتصور — والحالة هذه — أن يرد أكثر من بطلان على محل واحد .

وحيث أنه إذ كان ما تقدم ، وكانت كل مخالفة دستورية يؤول أمرها إلى بطلان تكوين المجلس النيابي ، تعتبر من أوجهه أو روافده وذلك أيًا كان مضمون هذه المخالفة أو الواقع الذي تقوم عليها ، وكان هذا البطلان بالتالي لا يتعدد بتعدد روافده ، فإنه سواء كانت المخالفة الدستورية المؤدية إلى ذلك البطلان متربة على ما ذهب إليه المدعى من زوال الصفة النيابية عن العديد من أعضاء المجلس النيابي بناء على أحكام جهة القضاء الإداري التي سلفت الاشارة إليها أم كانت هذه المخالفة ناشئة عن بطلان التنظيم الانتخابي الذي قام عليه هذا المجلس بأكمله ومؤديه — من ثم — إلى بطلان عضوية أعضائه جميعها وفقا لما قررته المحكمة في حكمها في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية آنفة أبيان ، فإن بطلان التكوين في الصورة الأولى لا يكون مختلفا في الخصائص التي يتسم بها ولا في الآثار التي يرتبها عن بطلانه في الحالة الثانية ، ولا يجوز بالتالي الاستناد إلى ما يشيره المدعى في معناه لتقدير بطلان على بطلان ، ولا أن يعتبر نعيه وجها جديدا مغايرا في محتواه النهائية للوجه الذي قام عليه قضاء هذه المحكمة في الدعوى المشار إليها ، إذ لا يتغير المدعى — في حقيقة الأمر — بطل مجلس نواب لا زال قائما ، وإنما اسباغ بطلان مبتدأ على مجلس نواب سابق أن كشفت هذه المحكمة عن أنه مشكل بالمخالفة للدستور ، ومن ثم باطل التكوين بأثر رجعي يرتد إلى اللحظة التي ولد فيها ، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التي قصدا المدعى إلى ترتيبها على معناه سابقة في وجودها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها ، الأمر الذي يصبح معه هذا الشق من الطعن أيضا على غير أساس حرفا بالالتفات عنه .

وحيث أن النصوص التشريعية المطعون عليها في الدعوى الراهنة لا تنتهي  
على مخالفة لأى حكم في الدستور من أوجه أخرى .

فلهذه الأسباب

حُكِّمَت المحكمة بـ رفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى  
المصروفات ، ومبليغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماه .

رئيس المحكمة

أمين السر

---

صدر هذا الحكم من الهيئة المبينة بصدره أما السيد المستشار محمد ولي الدين جلال الذى سمع المراقبة وحضر المداولة ووقع مسودة الحكم فقد جلس بدله عند تلاوته السيد المستشار على أحمد البغيري .

باسم الشعب  
المحكمة الدستورية العليا

بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم السبت ٧ ديسمبر سنة ١٩٩١ الموافق  
غرة جمادى الآخرة سنة ١٤١٢ هـ

صدر الحكم الآتى :

برئاسة السيد المستشار الدكتور / عوض محمد عوض المر .. رئيس المحكمة  
وعضوية السادة المستشارين : الدكتور محمد ابراهيم أبو العينين و محمد  
ولي الدين جلال و فاروق عبد الرحيم غنيم و عبد الرحمن نصير و سامي فرج يوسف  
و محمد على عبد الواحد .. أعضاء

المفوض ..... السيد المستشار / السيد عبد الحميد عماره

أمين السر ..... السيد / رافت محمد عبد الواحد

في القضية المقيدة بجدول المحكمة الدستورية العليا برقم ٩٥ لسنة ١٢  
قضائية « دستورية »

المقدمة من :

السيد / نور الدين فهمي عوض ..... وشهرته جمال

فسد

١ - السيد / رئيس الجمهورية .

٢ - السيد / رئيس مجلس الوزراء .

٣ - السيد / رئيس مجلس الشعب .

٤ - السيد / وزير العدل .

٥ - السيد / وزير الداخلية .

٦ - السيد المستشار / النائب العام .

### الإجراءات

بتاريخ ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٩٠ أودع المدعى قلم كتاب المحكمة صحيفة الدعوى المائلة طالبا الحكم بعدم دستورية أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل للقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فيها الحكم برفض الدعوى .

وبعد تحضير الدعوى ، أودعت هيئة المفوضين تقريرا برأيها .

ونظرت الدعوى على الوجه المبين بمحضر الجلسة ، وقررت المحكمة اصدار الحكم فيها بجلسه اليوم .

### المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق والمداولة .

حيث أن الواقع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحقق في أن النيابة العامة اتهمت المدعى بأنه في يوم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٧٩ بداعر قسم باب شرقى محافظة الاسكندرية أحرز بقصد التعاطى جواهرًا مخدرا « حشيشا » في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى المحاكمة الجنائية في القضية رقم ٣ لسنة ١٩٩٠ جنایات مخدرات باب شرقى ( ١٣ كل شرق ) طالبة معاقبته بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ ، ٤٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من الجدول رقم ( ١ ) الملحق بالقانون المشار إليه . وبجلسة ١٧ نوفمبر سنة ١٩٩٠ دفع الحاضر عن المتهم بعدم دستورية أحكام القانون

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فقررت محكمة جنحيات الاسكندرية تأجيل نظر الدعوى  
لجلسة ١١ ديسمبر سنة ١٩٩٠ وصرحت له برفع الدعوى الدستورية فأقام الدعوى  
المائلة .

وحيث أنَّ بين من استقراء أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ - الذي صرحت  
محكمة الموضوع للمدعى بالطعن عليه بعدم الدستورية - أنه أدخل تعديلاً جوهرياً  
على بعض أحكام القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات  
وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، وذلك بأن استعراض عن بعض مواده ينصوص  
آخر ، فضلاً عن إضافة مواد جديدة إليه واحتلال جدول جديد يتضمن تعريفاً  
بالمواد المعتبرة جواهر مخدرة محل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القرار  
بقانون .

وحيث أن الدفع بعدم الدستورية الذي أثاره المدعى أمام محكمة الموضوع  
وقدرت هي جديته قد أنصب على أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ دون غيرها  
- وكان من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مناط المصلحة  
في الدعوى الدستورية - وهي شرط تقبلها - أن يكون ثمة ارتباط بينها وبين  
المصلحة القائمة في الدعوى موضوعية وذلك بأن يكون الفصل في المسألة  
الدستورية لازماً للفصل في الظنيات المرتبطة بها المطروحة أمام محكمة الموضوع ،  
لما كان ذلك وكانت الجريمة التي نسبتها النيابة العامة إلى المدعى هي احرازه  
بقصد الشغافى وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً الجوهر المخدر المنصوص عليه  
في البند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه ، فإن المصلحة الشخصية وال مباشرة للمدعى في الدعوى  
المائلة تتحقق في الطعن على النصوص المتعلقة بهذه الجريمة وحدها دون غيرها  
من أحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ التي لا صلة لها بها كتلك المتعلقة باتاج

البعواهر المخدرة ولم يستخلجها أو وصلها أو شرائها أو نزع سبلتها وعزم يتم فإن خطا المعمول بالمعونة يتعدد بالمرة الأولى من المادتين (٢٧) و (٢٨) من المقالات، يقلبون المعمول عليه وبما تضمنه البند ٦٥ من الجدول رقم (٣٤) للطعن به، من تعديل الجواهر المخدرة المنسوب للطعن تعامله، وكذلك دون الطلائع الأولى والثانية منه المدين، وأن سوداقي قرار الاتهام في الدعوى الموسومة بهما متطلقتين بالجريمة المنسوب للمدعى اقترافها، الا أن القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ لم يتناولهما بالتعديل، وبالتالي لم تصرح محكمة الموضوع بالطعن عليهم، فلا تمتدهما — في الدعوى المائلة — ولا يأبه المحكمة الدستورية العليا التي لا تقوم الا باتصالها بالدعوى اتصالاً مطابقاً للأوضاع المنصوص عليها في البند (ب) من المادة (٣٩) من قانونها.

وحينئذ لا ينافي المفترض الأولي من المادة (٢٧) المشار إليها، تتعين على أنه لا يتحقق بالمحظوظ الشافت بالفرقة وبنهاية لا يعقل، من عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو «آخر» أو استترى أو أتى بـ أو استخرج فهو فعل أو صنع جوهرًا مخدراً أو زرع نباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو أشترى، وكان ذلك بقصد التماطل أو الاستغلال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، ولذلك يكتفى الحكم الصادر بالآدلة بتفيد المتوبات التقاضي بما في السجنor الخاصة التي تشنّه الحكومات عليهم حتى مجر التهم هذا القانون أو في الأماكن التي يخصن لهم بالمؤسسات المقاية، بموجب صدور المفروضة الأولى من المادة (٤٢) المشار إليها على أنه «مع عدم الارتكاب بحقوقه المدنية، النية يحكم في جميع الأحوال بصفة البعواهر المخدرة»، وإن كانت المفروضة الأولى بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتصلة من الجريمة والأدلة، ووسائل النقل المضبوطة التي استخدمت في نثار تلكتها، كما يحكم بمتضامنها للأدلة التي زرعت بالنباتات المشار إليها إذا ثابت هذه الأرض مملوكة للمجنح إلى ذلك

له ببسند غير مسجل ؛ فان كان مجرد حائز لها ، حكم بأنها سند حيازته » ، وينص البند ٥٧ من العدول المشار اليه والذى يتضمن بيانا بالمواد المعتبرة مخدرا على أن كلمة « بخشيشن » تشمل جميع أنواعه وسمياته مثل الكنوجه أو التانجو أو المارجوانا أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من أزهار أو أوراق أو سiquan أو جذور أو بالمعنى بذات القنب الهندى كنابس (سانينا) ذكرها كان أو أثني ٠٠٠٠ ٠

وحيث أن المدعى ينوى على النصوص سالفه البيان بطلانها من الناحية التسلكية بستهولة أن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه أدخلها كتعديل على القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الذى أصدره رئيس الجمهورية في غيبة مجلس الأمة اعباً لنص المادة (٥٣) من الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ التي كانت توجب عرض ما يصدره رئيس الجمهورية من تشريعات وفقاً لحكمها على مجلس الأمة فور اتخاذه لقراراتها أو الاعتراض عليها ، وهو ما لم يتحقق بالنسبة إلى ذلك القرار بقانون الذى خلت مصادق المجلس مما يدل على عرضه عليه ، مما يتقارب على ذلك من بطلانه وبطلان القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المعدل البعض أحکامه والذي يدور وجوداً وعدماً وصحة وبطلاناً مع القانون الأصلي ٠

وحيث أن هذا النوى مردود ياذ القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ المدعى بطلانه بما لقالة بطلانه القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قد أعاد من جديد تنظيم الموضوع الذى تناولته النصوص التشريعية المطعون عليها وذلك ياذ أحل محل النصوص المقابلة لها التي كان يتضمنها القرار بقانون المشار اليه أحکاماً جديدة اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشرها في العريضة الرسمية - ملفية ضمناً لما اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشرها في العريضة الرسمية - ملفة ضمناً لما يقابلها من أحکام في التشريع أسبق عليها ، وتقوم وبالتالي مستقلة عنها ، ذلك أن الأصل في النصوص التشريعية هو سريانها بأثر مباشر من تاريخ العمل بها ما لم يلغها التشريع بشرط الاحق بنص صراحة على هذا الالقاء أو يشتمل على نص يتعارض

مع نص التشريع القديم أو ينظم من جديد الموضوع الذي سبق أن تقرر قواعد ذلك التشريع ، ولما كان ذلك ، وكانت النصوص البديلة التي أحلها المشرع بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ محل النصوص السابقة عليها كتنظيم جديد لموضوعها ، هي التي جرى تطبيقها – واعتبارا من تاريخ العمل بها – في شأن الواقعية الاجرامية المنسوبة إلى المدعى ؛ فان أي عوار يكون قد شاب النصوص الملغاة يظل مقصورا عليها ولا يمتد إلى النصوص التشريعية التي حللت محلها ، وذلك أياما كانا وجه الرأي في شأن الآثار التي ربها الدستور المؤقت الصادر سنة ١٩٥٨ على عدم عرقلة التشريعات التي يصدرها رئيس الجمهورية وفقا لنص المادة (٥٣) منه على مجلس الأمة فور انعقاده .

وحيث أن المدعى ينبع على النصوص التشريعية المطعون عليها عدم دستوريتها بمقولة أن مجلس الشعب الذي أقرها باطل في تكوينه بطلاً ما ينحدر به إلى درجة الانعدام وذلك ترتيبا على الأحكام التي أصدرتها محكمة القضاء الإداري في العديد من الدعاوى من بينها الدعاوى أرقام ٣٤٨٥ ، ٣٤٥٣ ، ٣٣٨٥ لسنة ٤١ قضائية يوقف تفاصيل كل من قرار لجنة اعداد نتيجة الانتخابات وقرار وزير الداخلية باعلان النتيجة فيما تضمناه من عدم اعلان فوز المحكوم لصالحهم في تلك الدعاوى بعضاوية مجلس الشعب ، تلك الأحكام التي أيدتها المحكمة الإدارية العليا بقضائهما قبول الطعون المقدمة عنها شكلا وبرضاها موضوعا – فضلا عنما تضمن به فيما بعد من القرارات المشار إليها – مما مؤداه انتفاء الصفة النيابية لمزيد من أعضاء مجلس الشعب – بلغ خمسة وسبعين عضوا على حد قول المدعى – لينفذ المجلس بذلك ولائيته التشريعية التي افترض الدستور لجوائز ممارستها أن تكون عضوية أعضاء مجلس ثابتة وفقا للأحكام ، ومن ثم تكون النصوص المطعون عليها مخالفة للمادة (٨٦) من الدستور التي تنص على أن « يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع ٠٠٠٠ » . ولنص المادة (٨٧) من الدستور التي تقضي بأن « يحددها القانون الدوائر الانتخابية التي يقسم إليها الدولة وعدد أعضاء مجلس الشعب

للمُنتخبين، على الأقل عن مائة وخمسين عضواً، نصفهم على الأقل من السن والثلاثين، ويكون انتظامهم عن طريق الانتخاب المباشر السري العام ٢٠٠٥، ولننس المقادير (٨٤) من الدستور التي قاتلت بالمشروع تحديداً الشروط الواجب توافرها في ملئ المجالس الشعبية، وبالأيام أحكام الانتخاب والاستفتاء، وفعلاً مختلف كلياً للهادئة (٨٥) من الدستور التي تنص على أنه لا يمكن اتخاذ المجلس صبيحة الا بحضور أغلبية أعضائه ويستخدم المجلس قراراته بالأخلاقيات المطلقة للمناخرين، وذلك في غير الحالات التي تقتضي فيها أقليات خاصة ..

وحيث أن الأصل في حق الانتخاب والترشح ، أنه لا تقييد بالمنصب  
الشرع على أيهما إنما تعكس على الآخر وتأثير في مدة ، وقد كفلهما الدستور  
للمواطن لضمان أن تكون المجالس النيابية ممثلة لإرادة هيئة الناخبين تمثيلاً منصفاً  
ونفذاً ، ومن ثم يكون الحق في هذا التمثيل بشرأته التي نص عليها الدستور  
عاصماً من تكوين المجالس النيابية بالمخالفة لأحكامه ، فإذا وقع اخلال بهذا الحق  
آل ذلك إلى بطلان تكوينها ، وهو ما قررته هذه المحكمة بحكمها الصادر بجلسة  
١٩ مايو سنة ١٩٩٠ في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٠ قضائية « دستورية » ، وفللنا  
بتوكيلها أن دعوى الانتخاب والترشح حسان تكيلان لاستئصاله لجنة النيابة بدون  
فيتها بمحوها تتحقق للسيادية التشريعية . أيدوا حكمها الكافي . فهو مما يقرره من المفسدون  
الذين يتكللوا بغير سببية بجدية وفمثاله ، وإنهم بوصفهم هذا لا يزولن إلا  
حيث لا يعملا بالديمقراطية في محتواها المقرر دستورياً ولضمان أن تكون المجالس  
النيابية كائنة في حقيقها عن إرادة التسمية ومبرأة عنها تبرأ صادقاً .

حيث أن هذه المحكمة - إنطلاقاً من الأوصاف التي حددتها، وهي في المتعين -  
كلاً انتهت إلى المنشور الشار إليها، وبعد استعراضها للتقاضي الانتخابي، الذي  
بموجب المادة الخامسة من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٣ في شأن مجلس الشعب

المعدل بالقانون رقم ٦٦٨ لسنة ١٩٦٦ ، إلى إخلاله بحق المستحبين في القراءة على قدم المساواة . وعنى أساس من تكافؤ العرض مع بقى المرشحين من المحظوظ ، الإخواب السياسية ، أخلاً أدى إلى التمييز بين هاتين المحتين . فالمهمة الفاقديه وهي الفوضى المتاحة للغافر بالخصوصية ، وأل وبالتالي إلى بطلان تكثيف مجلس المستحب . عليه في التصويت المطائلة . - منذ انتخابه .

وحيث أن هذه المحكمة - وبوصيتها الجهة القضائية العليا التي حملها الدستور أمانة صون أحكامه - قد قررت في حكمها في الدعوى المشار إليها - وبمحاجته مطلقة في مواجهة المكلفة وسلطات الدولة بمحاجتها - أن بطلان انتخاب هذه المجلس لا يستتبع لزوماً استقطاع القراءتين والقرارات المقترن بها ولا يمس الأجراءات التي تمخلاها من انتخابه وحتى تلويع شعر الحكم في الجريدة الرسمية ، بل تظل محاجتها محمولة على أصولها من الصحة وتبقى بالتناول نافذة مرتبة ل الكامل آثارها إلى أن يتقرر المأمور أو تعدل لها من الجهة المختصة دستورياً أو تهدى هذه المحكمة بعدم دستورية نصوصها التشريعية إن كان ذلك ثمة وجہ آخر غير ما فيه عليه هذا الحكم ، إذ كان ذلك كذلك ، وكان ما ينعاه المدعى في الدعوى الماثلة من عدم دستورية النصوص المطعون عليها تربياً على قوله انتفاء الصفة النابية عن خمسة وسبعين من أعضاء مجلس الشعب الذي أقرها وزوال صفتهم بالتالي في التعبير عن الإرادة الشعبية ، مؤداه - وبفرض صحة الاستدلال في الحكم التي أضلاها الجهة القضائية الادارية في فتاهم - لمن المجلس النيابي ، الحق ، كان ينسبهم قلة المنسجم بالطلال التكثيف ، وآفة كانت هذه التجربة عبئها هي التي تحولت فيما بعد إلى حكمة وقرارتها بالنسبة إلى المجلس ذاته ، وذلك في حكمها الصادر في الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٤ قضائية مستقلة في المأمور عليه دعامة إخلال التنظيم الانتخابي المطعون عليه في تلوك الدعوى بالحق في أن تكون المجالس النيابية كائنة عن صفات التمهيلية وعمرها بالذالى عن إرادة هيئة النافذين ، وكان قضاها هذه المحكمة في الدعوى سلماً إليها يحوله دعوه تقوير بطلانه جديداً في شفاعة مجلس نوابه صفت

هذه المحكمة «من قبل» بالبطلان، ذلك أن تكوين المجالس النيابية أما أن يكون صحيحاً من البداية أو باطلأه ولا ينحصر بطلان التكوين - بالضرورة - في وجه معين أو أوجه بذاتها، وإنما قد تتعدد أوجهه أو روافده، ومن ثم لا يتتنوع هذا البطلان بتتنوع المخالفة الدستورية التي تؤدي إليه، ولا تتميز أوجهه فيما بينها في مجال الآثار التي يرتبها الدستور عليها، وإنما تتحد جميعها في كونها مفضية إلى بطلان من نوع واحد سواء في طبيعته أو درجته أو مداه، ولا يتصور - والحالة هذه - أن يرد أكثر من بطلان على محل واحد.

وحيث أنه إذ كان ما تقدم، وكانت كل مخالفة دستورية يقول أمرها إلى بطلان تكوين المجلس النيابي، تعتبر من أوجهه أو روافده وذلك آيا كان مفسون هذه المخالفة أو الواقع التي تقوم عليها، وكان هذا البطلان لا يتعدد بالتالي بتعدد روافده، فإنه سواء كانت المخالفة الدستورية المؤدية إلى ذلك البطلان متربة على ما ذهب إليه المدعى من زوال الصفة النيابية عن العديد من أعضاء المجلس النيابي بناء على أحكام جهة القضاء الإداري التي أسلفنا الاشارة إليها أم كانت هذه المخالفة ناشئة عن بطلان التنظيم الانتخابي الذي قام عليه هذا المجلس بأكمله ومؤديه - من ثم - إلى بطلان عضوية أعضائه جميعها وفقاً لما قرره هذه المحكمة في حكمها في الدعوى رقم ٣٧ لسنة ٩ قضائية آفة البيان، فإن بطلان التكوين في الصورة الأولى لا يكون مختلفاً في الخصائص التي يتسم بها ولا في الآثار التي يرتبها عن بطلانه في الحالة الثانية، ولا يجوز بالتالي الاستناد إلى ما يشيره المدعى في منعه لتقرير بطلان على بطلان، ولا أن يعتبر نعيه وجهاً جديداً مغايراً في محصلته النهائية للوجه الذي قام عليه قضاة هذه المحكمة في المدعى المشار إليها، إذ لا يتفقاً المدعى - في حقيقة الأمر - ببطل مجلس نيابي لازل قائماً، وإنما أسباغ بطلان مبتدأ على مجلس نيابي سبق أن كشفت هذه المحكمة عن أنه مشكل بالمخالفة للدستور ومن ثم باطل التكوين بأثر رجعي يرتد إلى اللحظة

التي ولد فيها ، ولا يتصور أن تكون الآثار القانونية التي قصد المدعى إلى ترتيبها على منعه ، سابقة في وجودها من حيث الزمان على هذه اللحظة ذاتها ، الأمر الذي يصبح معه هذا الشق من الطعن أيضا على أساس حرما بالالتفات عنه .

وحيث أن النصوص المطعون عليها في الدعوى الراهنة لا تنطوي على مخالفة لأى حكم في الدستور من أوجه أخرى .

#### فلهذه الأسباب

حتمت المحكمة برفض الدعوى ، وبمصادرة الكفالة ، وألزمت المدعى المروفات ، ومبليغ مائة جنيه مقابل أتعاب المحاماة .

رئيس المحكمة

أمير السر

صدر هذا الحكم من الهيئة المينة بتصدره أما السيد المستشار محمد ولد الدين جلال الذى سمع المرافعة وحضر المداوله ووقع مسودة الحكم فقد جلس بدلة عند تلاوته السيد المستشار الدكتور عبدالمجيد محمد فياض .

راثم البداع بدار الكتب ١٩٤١/٣٥

المطبعة العامة لشئون الطابع الاميرية

٢٧٣٣ - ١٩٤١ - ٢٥٢٢٣